

Distr.
GENERAL

S/1994/312
18 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

- ١ - مدد مجلس الأمن، بقراره ٩٠١ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس بحلول ٢١ آذار/مارس عن أي تقدم يحرز في المفاوضات وعن الحالة على أرض الواقع، مع إيلاء اهتمام خاص للظروف التي قد تستدعي وجود قوة لحفظ السلم وعن وسائل إنشاء تلك القوة.
- ٢ - وفي تقريره السابق (S/1994/253) بشأن الحالة في جورجيا، أبلغت المجلس بأن الجولة الثالثة من المفاوضات سوف تستأنف في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ في محاولة للحصول على موافقة الجانبين الجورجي والأبخازي على إعلان بشأن تدابير إجراء تسوية سياسية للنزاع بين جورجيا وأبخازيا وعلى اتفاق بشأن عودة اللاجئين والأشخاص المشردين عودة طوعية.
- ٣ - وقد عقدت المفاوضات لمدة ثلاثة أيام، من ٧ إلى ٩ آذار/مارس، برئاسة السفير إدوارد بروذر، مبعوثي الخاص لجورجيا. واشترك ممثلون للاتحاد الروسي بصفته طرفا تيسيريا، وحضر المفاوضات أيضا ممثلون لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- ٤ - وفي ٩ آذار/مارس، زار السيد إدوارد شيفرنادزه، رئيس البرلمان ورئيس الدولة في جمهورية جورجيا، نيويورك ليلقي خطابا أمام المجلس. وقد أجريت تبادلا مفعلا للآراء معه بشأن حالة المفاوضات وبشأن إمكانيات اتخاذ تدابير من جانب الأمم المتحدة.
- ٥ - وفي ضوء أحدث المفاوضات هذه، لا أرى ما يدعو إلى تغيير الرأي الذي أعربت عنه في تقريره السابق المقدم إلى المجلس (انظر S/1994/253، الفقرة ٣٢) وهو أنه "لا تتوفر في الوقت الحاضر الشروط التي تجعل من الممكن تخطيط ووزع مثل هذه القوة لحفظ السلم بولاية يمكن تحقيقها".
- ٦ - ومع أن جزءا كبيرا من مشروع الإعلان السياسي وكل مشروع الاتفاق المتعلق باللاجئين، تقريرا، كانا مقبولين من الجانبين، تبقى ثلاث قضايا رئيسية ما زال الاختلاف بينهما بشأنها كبيرا:

(أ) الاعتراف بوحدة أراضي جورجيا؛

(ب) إعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين؛

(ج) دور قوة محتملة لحفظ السلم ومنطقة وزعها.

٧ - والاعتراف بوحدة أراضي جورجيا مبدأ أكد مجلس الأمن على أهميته في قراره ٨٩٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وفي قراراته السابقة. ويود الجانب الجورجي أن يرى اعترافا ضمنيا بها على الأقل من الجانب الأبخازي. غير أن الجانب الأبخازي ينفي أن أبخازيا لها حاليا أي صلات إقليمية بجمهورية جورجيا، ويصر على أن يعامل كطرف على قدم المساواة معها في المفاوضات بشأن المركز السياسي، ويقول إنه على استعداد للنظر في مسألة الاعتراف بوحدة الأراضي حالما تتبين نتيجة المفاوضات السياسية، ولكن ليست كشرط مسبق لتلك المفاوضات.

٨ - وفيما يتعلق باللاجئين والأشخاص المشردين، تسعى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الحفاظ على المبادئ والممارسات المقبولة دوليا، من أجل عودتهم عودة طوعية، وهي مبادئ وممارسات لا تسمح بإدخال آليات فرز. بيد أن الجانب الأبخازي يخشى أن يكون من بين العائدين أشخاص حاربوا في الصراعات التي دارت مؤخرا ومن شأنهم أن يشكلوا تهديدا للأمن الداخلي لأنهم قد يحملون السلاح مرة أخرى. وفي ظل مناخ عدم الثقة والريبة السائد بين الطرفين، لم يتم التوصل بعد إلى تفاهم على أحكام تحترم المبادئ الدولية وتراعي في الوقت نفسه مخاوف أبخازيا.

٩ - وربما يكون أوسع خلاف في الرأي هو ذلك الخلاف المتعلق بدور قوة محتملة لحفظ السلم، ومنطقة وزعها. ولقد وصفت موقفي الجانبين في تقريرتي السابق (S/1994/253، الفقرة ٢١)، وهذان الموقفان لم يتغيرا. فالجانب الجورجي يريد وزع قوة لحفظ السلم وزعا عاما في أبخازيا، بولاية تقتضي منها ضمان أمن اللاجئين العائدين إلى ديارهم، وتشمل استخدام القوة عند الضرورة ضد الأشخاص الذين يهددون أمنهم. ويقول الجانب الأبخازي إنه لن يقبل قوة إلا إذا وزعت على طول نهر إنغوري، وهو خط المواجهة حاليا، وذلك منعا لحدوث هجوم من جانب جورجيا. ويرفض الجانب الأبخازي السماح بالوزع في أي مكان آخر، ولن يقبل وجود أي شرطة مدنية دولية لمساعدة السلطات المحلية في التعامل مع العائدين.

١٠ - وكما هو مذكور أعلاه، فقد ووفق بصفة مؤقتة على جوانب كثيرة من مشروعتي الوثيقتين، ويتضمن ذلك التزاما رسميا بوقف لإطلاق النار وإنشاء لجنة دائمة لمواصلة الجهود النشطة لتحقيق تسوية شاملة تشمل إنشاء برنامج عمل ينفذ على مراحل. ولكن عملية التفاوض يعقدها إلى حد كبير انعدام أي روح

للتراضي بين الجانبين. ولم يتسن بعد أيضا تحديد أي تدبير قد يهيئ مناخا أنسب للجهود الرامية إلى تسوية القضايا التي تبدو حاليا مستعصية. فمستوى التوتر في المنطقة ما زال مرتفعا، ويزداد خطر العودة إلى الحرب. وعلاوة على ذلك، فإن وجود أكثر من ربع مليون لاجئ وشخص مشرد يخلق ضغوطا أكبر. وسوف تزيد عمليات العودة التلقائية وغير المنظمة، مع اقتران ذلك باحتمال وقوع حوادث عنف.

١١ - ومع أنه لا تتوفر حاليا الشروط اللازمة لوزع قوة لحفظ السلم، كما أن المفاوضات معلقة في الوقت الحاضر، لست أعتقد أن هذا هو وقت تخلي المجتمع الدولي عن جهوده. بل على العكس من ذلك، يحتاج طرفا النزاع إلى عون خارجي لمساعدتهما على التوصل إلى طريق السلام. وهما لا يمكن أن يتوقعا في الوقت نفسه من المجتمع الدولي مواصلة ذلك العون إلى ما لا نهاية إذا لم يظهر كلاهما استعدادا لبدء إعادة بناء الثقة وتسوية خلافاتهما. وفي هذا الصدد قد يهم المجلس أن يعرف أنني تلقيت دلائل غير رسمية من كلا الجانبين على أنهما يرغبان في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وبهذه الروح نفسها، أحث بقوة كلا الجانبين على تجنب اتخاذ أي تدابير تكون غير مساعدة لعملية التفاوض.

١٢ - وبناء على ذلك أنوي أن أطلب إلى مبعوثي الخاص استئناف الاتصالات مع الطرفين في غضون الأسابيع القليلة القادمة، وكذلك مع الاتحاد الروسي بصفته الطرف التيسيري. وأوصي، في الوقت نفسه، بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسيواصل مراقبو البعثة أداء المهام المعهود بها إليهم في قرار المجلس ٨٨١ (١٩٩٣).

١٣ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق (S/1994/253، الفقرة ٢٣)، أعتزم أن أواصل مزيدا من التخطيط الأولي للوزع الممكن لقوة لحفظ السلم، وأن أقدم تقريرا إلى المجلس عن ذلك بمجرد أن تصل المفاوضات السياسية إلى النقطة التي قد يقرر فيها المجلس إنشاء هذه العملية.

١٤ - وفي الختام أعرب مرة أخرى عن تقديري البالغ للمساندة التي قدمها عن كذب لجهود مبعوثي الخاص للاتحاد الروسي، وذلك في إطار دوره كطرف تيسيري، وللعون السخي الذي قدمته حكومة سويسرا.

— — — — —